

مذكرة سياسات رقم 4

## إصلاح السياسات التجارية في سورية، ما هي أهم التطورات؟

عصام إسماعيل

من المركز الوطني للسياسات الزراعية

تشرين الأول 2005

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA





## إصلاح السياسات التجارية في سورية، ما هي أهم التطورات؟

تقدم هذه الورقة عرضاً موجزاً للتطورات التي طالت السياسات العامة والتجارية في سورية في الفترة الأخيرة (حتى أيار 2005) بما فيها السياسات العامة التي سوف تؤثر بشكل أو بآخر على النظام التجاري العام مع التركيز على القطاع الزراعي والسياسات التجارية الزراعية.

أولت الحكومة السورية أهمية كبرى للإصلاح الاقتصادي حيث تسارع مستوى الإصلاح في السنوات القليلة الماضية و تم التركيز على الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وبالنتيجة فقد تم التوجه نحو تغيير السياسات على مستوى السياسات الكلية والزراعية مع تشجيع وتنمية التجارة. وقد تم تقديم بعض المقاييس من أجل تشجيع القطاع الخاص على القيام بمشاريع وجذب الاستثمارات الخارجية. ركزت السياسات المالية على تدقيق وتسهيل الإجراءات التي تضبط النظام التجاري. وتتضمن خطة الحكومة مجالاً واسعاً من المواضيع والقضايا والتي تمتد من الإصلاح المالي حتى الإصلاح النقدي والتي تندرج ضمن خطة الحكومة لتحرير التجارة السورية.

على المستوى القطاعي تطرقت الإصلاحات إلى تنظيم الأسعار بالإضافة إلى حوافز ومشجعات على مستوى التمويل والقروض و ترافق الإصلاح التجاري مع بعض الإجراءات الهادفة إلى تسهيل تبني الاقتصاد السوري (بما فيه القطاع الزراعي) للمناخ الجديد الناتج عن انفتاح الاقتصاد السوري واندماجه بالاقتصاد العالمي. يمكن النظر إلى هذه الإصلاحات كخطوة مهمة للتقدم التدريجي المطلوب زيادته في السنوات القليلة القادمة. تتجه السياسات التجارية السورية بشكل تدريجي من مبدأ بدائل الواردات بما فيها الحماية التجارية الكبيرة إلى مبدأ تنمية الصادرات الموجهة وتعزيزها.

### المناخ الإقتصادي

إن معدل التضخم السنوي قد وصل إلى حوالي 1.2% خلال السنوات الخمس الماضية. بينما لم يزد عجز الموازنة عن 6% خلال نفس الفترة. بدأت سورية بخطوات جدية لتسوية ديونها الخارجية وإعادة جدولتها اعتباراً من عام 1995. تم تسوية وضع الديون في عام 1995 مع البنك الدولي والبالغة 529/ مليون دولار. توصلت سورية إلى حل مشكلة الديون مع فرنسا في عام 1996 وبحسم 50% من إجمالي الديون البالغة 1800/ مليون فرنك فرنسي. حل مشكلة الديون مع إيران في عام 1999 والبالغة 500/ مليون دولار. وحل مشكلة الديون مع ألمانيا بما فيها (ديون ألمانيا الشرقية) في عام 2000 والبالغة 2500/ مليون مارك و 346 / مليون دولار (مقابل مطالبات سورية بنحو 759/ مليون دولار). خلال عام 2004 سعت سورية إلى حل مشكلة الديون المتبقية مع الدول الأخرى حيث تم توقيع عدة اتفاقات بهذا الشأن وأهمها:

\* التوصل إلى اتفاق مع بولندا قضي بدفع 15 % فقط من إجمالي الدين البالغ 155/ مليون دولار مع حذف مبالغ الفوائد وفوائد التأخير .

\* التوصل إلى حل مشكلة الديون مع تشيكيا وسلوفاكيا والقاضي بدفع 15% من إجمالي الديون والبالغة 1800/ مليون دولار مع حذف الفوائد وفوائد التأخير .

\* أبدت رومانيا استعدادها بالقبول بالمبدأ الذي تم اعتماده لـ بولندا وتشيكيا وسلوفاكيا والقاضي بتسديد 15% من ديونها فقط .

بالإضافة لهذا فقد وقعت سورية على اتفاقية تسوية الديون السورية لروسيا خلال شهر أيار 2005. كانت قيمة هذه الديون بحدود 14 مليار دولار تشكل خدمتها حوالي 8% من إجمالي الصادرات السورية. تبلغ قيمة الديون الخارجية السورية الآن أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي (حسب تصريحات رئيس هيئة تخطيط الدولة). من جهة أخرى وصل معدل نمو الاقتصاد السوري إلى حوالي 3.2% في عام 2003 و 2,8% في عام 2004 وصرح السيد رئيس مجلس الوزراء إلى أن الاحتياطات النقدية السورية كافية لتغطية 24 شهراً من الواردات ويعتبر هذا المستوى من المستويات المرتفعة مقارنة بالدول المجاورة والدول النامية .

### السياسات المالية والنقدية التي تؤثر على التجارة:

تعمل الحكومة على القيام بخطوات بناءة لتوحيد وتنسيق سياساتها المالية. مؤخراً شهدت هذه السياسة -والتي كانت تتميز بتعدد أنظمة سعر الصرف وسيطرة الدولة على النظام المصرفي- بعض التغيرات باتجاه مرونة أكبر واستجابة لظروف السوق. إن الفرق في معدلات أسعار الصرف المتعددة قد تم تخفيضه قليلاً بما أن سعر الصرف الرسمي "سعر الدول المجاورة" قد تم اعتماده في بداية عام 2004 ليكون قريباً لسعر صرف السوق. وعلى الرغم من هذه التطورات المنطوية تحت الاقتصاد المركزي فما زال الضغط التضخمي موجوداً بالتوافق مع النمو المتواضع في الطلب المحلي.

### تحرير القطاع المصرفي<sup>1</sup>:

إن تحرير النشاطات المصرفية من خلال القانون الجديد الذي صدر في آذار من عام 2001 (القانون رقم 28)<sup>2</sup> قد وضع حداً لاحتكار الدولة لمؤسسات القطاع المالي في سورية . وكان مجلس الوزراء السوري قد وافق في شهر آذار على اقتراح مصرف سورية المركزي بالسماح والترخيص لبنك بيبيلوس وصندوق أوبك للتنمية الدولية، بتأسيس مصرف خاص باسم بنك بيبيلوس سورية. وكانت الحكومة السورية قد وافقت منذ العام 2003 على خمسة بنوك خاصة هي، البنك الدولي للتجارة والتمويل، وبنك بيمو السعودي الفرنسي، و بنك عودة اللبناني، والبنك العربي الأردني، وبنك سورية والمهجر باشرت منها ثلاثة مصارف أعمالها، وهي بنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك سورية والمهجر، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وأما البنك الرابع فهو البنك العربي، وهو حالياً في مرحلة الاكتتاب العام. وفي شهر أيار 2005 على منح ترخيص

<sup>1</sup> القانون رقم 23 الموافق لتشكيل مجلس النقد والتسليف في 2001/12/12 ; القانون رقم 29 تاريخ 2001/3/18.

<sup>2</sup> قانون البنوك رقم 28 (آذار 2001) المنظم لقواعد ترخيص وتنظيم عمل البنوك والمصارف الخاصة.

للمصرف السابع والمسمى بنك عودة سورية. بالإضافة لهذا فإن 8 مصارف أخرى هي في طور استكمال إجراءات الترخيص المطلوبة للبدء بالعمل قريباً. ويعتقد الاقتصاديون أن المصارف الجديدة لن تؤثر سلبياً على عمل المصارف الصناعية والزراعية الحكومية في سورية. وأكد هؤلاء الاقتصاديون على أن البنوك العامة المتخصصة ستستمر بلعب دورها الهام خاصة في مجال تمويل قطاعي الصناعة والخدمات. بالإضافة لهذا فإن البنوك المتخصصة ستشارك بتمويل القروض طويلة المدى. حيث أصدر مجلس النقد والتسليف بعض القرارات الهامة التي تطوّر إلى تحسين أداء القطاع المصرفي. فقد رفع المجلس معدلات الفائدة على الودائع لأكثر من عامين من 6% إلى 7% وتخفيضها على الحساب الجاري من 2% إلى 1.5%. وفي آذار 2005 رفع المصرف التجاري السوري معدلات الفائدة على ودائع العملات الأجنبية. حيث ستكون معدلات الفائدة على الودائع لعام واحد 2% للدولار و4.2% لليورو والجنيه الإسترليني. وسيتم تطبيق معدلات مختلفة للودائع من كل من العملات الأجنبية حسب المدد 1-3-6-12 شهراً. وستكون معدلات الفائدة 1.5% للعملات الثلاث المذكورة سابقاً في حالة الحساب الجاري تحت الطلب.

أما التسهيلات المصرفية التي شملتها قرارات مجلس النقد والتسليف فهي السماح للمصارف المرخصة (عامة وخاصة) بمنح القروض فيما بينها بالعملات الأجنبية واستيفاء الفوائد والعمولات شريطة ألا يتجاوز أجل القرض ستة أشهر قابلة للتجديد وبموافقة مصرف سورية المركزي وألا يزيد مبلغ القرض عن نسبة 25٪ من رأسمال المصرف المقترض، كما وافق مجلس النقد والتسليف على السماح بعمليات الإقراض ما بين المصارف العامة بالليرات السورية، و السماح للمصارف المرخصة بمنح التسهيلات المصرفية بالعملات الأجنبية لمن يرغب من المستوردين من القطاعين الخاص والمشارك لتمويل عمليات الاستيراد بالقطع الأجنبي بعد الحصول على الضمانات، وأعطى مجلس النقد مجالس إدارات المصارف المرخصة المرونة في تحديد الضمانات التي تأخذ بعين الاعتبار قدم العميل وتعاونيه السابق. من جهة أخرى قرر المصرف التجاري السوري تخفيض أسعار وعمولات تحويل الأموال داخل سوريا ليحمله الأقل بين الجهات التي تقوم بهذه العملية. ولكن ذلك لن يشمل تحويل الأموال من الخارج إلى داخل سوريا حيث أن هذه الخدمة لا تزال خاضعة للكثير من الإجراءات والتعقيدات كما أن العملة التي يتقاضاها المصرف التجاري السوري لا تزال مرتفعة. كما أن المصرف سيتوجه نحو تقديم القروض الطويلة الأجل لجميع أنواع المشاريع الاقتصادية والاستثمارات بغية تلبية متطلبات النشاط الاقتصادي خاصة أن قروض المصرف التجاري السوري كانت مقصورة على تمويل العمليات التجارية خاصة الصادرات ويعتبر ذلك يعد جزءاً من التوجهات العامة نحو استثمار وتوظيف الأموال والودائع المجمدة لدى المصرف التجاري السوري.

## القوانين العامة:

**قوانين المنافسة:** أعدت وزارة الاقتصاد والتجارة مؤخراً مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار ويهدف هذا القانون إلى ضبط أو إلغاء الاتفاقات أو الترتيبات أو الممارسات التنفيذية فيما بين المؤسسات أو الاندماجات وعمليات الشراء أو إساءة استعمال أوضاع سوقية مهيمنة مما يحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق أو يقيد المنافسة على نحو آخر تقييداً مفرطاً يؤثر تأثيراً ضاراً في التجارة الداخلية أو الدولية أو في التنمية الاقتصادية. وجعل المشروع تحديد أسعار السلع والخدمات وفقاً لقواعد السوق ومبادئ المنافسة الحرة باستثناء أسعار المواد الأساسية والخدمات التي يتم تحديدها بقانون وأسعار المواد

والخدمات المتعلقة بالقطاعات أو المناطق التي تكون فيها المنافسة بواسطة أسعار محدودة إما بسبب حالة احتكار للسوق أو صعوبات متواصلة في عملية التوريد أو بسبب أحكام تشريعية أو تنظيمية حيث تنظم بواسطة قرار من قبل رئاسة مجلس الوزراء بعد استشارة مجلس المنافسة ويحدد هذا المرسوم المواد والخدمات المعنية به وشروط تحديد أسعار كلفتها وبيعها وأيضاً الأسعار التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء وبمقتضى إجراءات مؤقتة لمواجهة ظروف استثنائية أو حالة طارئة أو كارثة طبيعية على أن يعاد النظر في هذه الإجراءات خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر في بدء تطبيقها.

**الاتفاقيات الثنائية:** وقعت سورية مؤخراً اتفاقية لإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر مع تركيا ودخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق بعد أن صدقت بالمرسوم الرئاسي (37) الصادر بتاريخ 2005/5/4. وتعتبر تركيا أحد الشركاء الرئيسيين لسورية في المجال التجاري. في نفس السياق سوف تقوم سورية بإجراء المفاوضات لتوقيع إتفاقيات لإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر مع كل من إيران وروسيا.

**مناطق التجارة الحرة:** أو كما تعرف بمناطق زيادة وتنمية الصادرات، مخصصة إما لجزء من دولة أو مجموعة من الدول والتي اتفقت على إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص والتفضيلات على معظم السلع المتبادلة بينها. وبشكل مختلف عن الإتحاد الجمركي لا تمتلك الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة نفس السياسات مقارنة بالدول غير الأعضاء. ومن أبرز التراخيص الممنوحة خلال العام الماضي الترخيص لشركة /يونيون فرانكواراب/ اللبنانية والمختصة بالتأمين حيث ستمارس نشاطها التأميني وإعادة التأمين على جميع المجالات ووفقاً للتعليمات التنفيذية الخاصة بممارسة نشاط التأمين والمصدقة بقرار من السيد وزير الاقتصاد والتجارة.

**سياسات الاستيراد:** تم تنظيم السياسات السورية في مجال الواردات بشكل وثيق وبناءً على تقليل استيراد السلع التي تتوفر لها بدائل محلياً والسماح باستيراد السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج للإنتاج الزراعي والصناعي والتجهيزات الطبية والعلمية. تخضع عمليات الاستيراد للرخص المسبقة التي تمنح بعد التسجيل التجاري في غرف التجارة أو الصناعة السورية والسفارة السورية في بلد المنشأ. ويمكن أن يتم تفهم وضع تعريفات جمركية مرتفعة على واردات السلع الكمالية والترفيهية. تتراوح قيمة التعريفات الجمركية على الواردات بين 1% للمواد الأولية و 255% لبعض السلع الكمالية المحددة. باشرت الحكومة السورية بإجراء إصلاحات تدريجية بتقديم العديد من التغييرات في السياسات المعتمدة مثل تبسيط جداول التعريفات الجمركية والإجراءات الجمركية. تم في الأشهر الأخيرة من عام 2002 تقديم العديد من الإصلاحات بما فيها تقليل العوائق على الواردات: انخفضت التعريفات الجمركية على واردات المواد الأولية إلى 1% كما تم إزالة المنع على استيراد السيارات والتي خضعت الرسوم الجمركية عليها مؤخراً لتخفيض كبير وصل لحدود 40% مما أثر بشكل ملحوظ على أسعارها في السوق المحلي. ومؤخراً أيضاً سمح مجلس النقد والتسليف البنوك المرخصة لتزويد المستوردين من القطاع الخاص والعام بالعملات الأجنبية لتمويل الواردات (بعد تقديم ضمانات كافية).

وفي نيسان من هذا العام سمحت وزارة التجارة والاقتصاد للمصارف الوطنية (الخاصة والعام) بتقديم القروض لتمويل عمليات الاستيراد بما فيها المواد الأولية – مدخلات الإنتاج – التجهيزات – المعدات (القرار رقم 2005/865). وتوقع المدير العام للمصرف التجاري السوري أن ينفق المصرف حوالي 500 مليون دولار حتى نهاية العام حسب نظام التسهيلات للتمويل الآجل. وقد قرر المصرف تمويل استيراد كافة المواد المسموح استيرادها بموجب اعتمادات مستندية

حصراً عن طريق فروع المصرف التجاري السوري. ويستفيد من التسهيل متعاملو القطاع الخاص ويكلف قسم التسليف بفتح نوعين من التسهيلات وهي الاعتمادات المستندية المؤجلة الدفع - وكذلك التمويل الآجل من قبل المصرف. وسوف يؤثر القرار إيجاباً على سعر الليرة مقابل الدولار. وفي الوقت الذي سيظهر بعض التأثير فوراً إلا أن التأثير الرئيسي سيتم بعد المباشرة بتنفيذ منح التسهيلات والدفع الآجل.

**تبسيط التعريفات الجمركية:** لقد تم دعم الشفافية في إجراءات الاستيراد بشكل أكبر من خلال تبسيط التعريفات الجمركية. الذي تم البدء فيه في عام 2002 (القرار رقم 336 الصادر في 28 أيلول). وعلى الرغم من الإصلاح الكبير للتعريفات الجمركية فإنه من الجدير بالملاحظة أنه لا يزال يوجد مجال كبير لمزيد من التبسيط للرسوم والضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد. بالإضافة لذلك وفيما تلى القرار رقم 61 الصادر في أيلول 2004 خضعت العديد من السلع المستوردة لضريبة الإنفاق الاستهلاكي، ومن الملاحظ أن تطبيق ضريبة الإنفاق الاستهلاكي على العديد من السلع المستوردة قد أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلي. تحصل الحكومة على هذه الضريبة من المستورد (على الوحدة المستوردة) بدلاً من المستهلك. ومؤخراً صدر المرسوم التشريعي رقم 41 تاريخ 6 أيار 2005 المتضمن تعديل نسبة هذه الرسوم على بعض السلع مثل السيارات والزيوت النباتية والسمون وإضافة بعض السلع إلى هذه القائمة مثل التبغ والسجائر وغيرها. وقد تم تخفيض الرسم على الزيوت النباتية من 33% إلى 15%. بينما تم رفعه على السمن والزيوت المهدرجة من 10% إلى 15%.

وفي الآونة الأخيرة بدأت المديرية العامة للجمارك بالعمل على المزيد من التبسيط للنظام الجمركي السوري. حيث تقوم سورية حالياً بتطبيق 23 مستوىً للتعريفات الجمركية وسيتم تخفيض هذا العديد إلى خمسة أو ستة مستويات فقط.

**سياسات التصدير:** تعتمد سياسات التصدير السورية على تشجيع ودعم للمنتجات والسلع المحلية القابلة للتصدير بما أن رخص التصدير مطلوبة فقط لعدد قليل ومحدد من السلع. يجب أن يقدم المصدر تصريحاً للمديرية العامة للجمارك إضافة للضمانات المصرفية بنفس الوقت مع الأوراق التي تثبت المنشأ السوري للمنتجات المصدرة<sup>3</sup>، يتوجب على المصدرين التسجيل لدى غرفة التجارة ويتوجب عليهم تقديم فاتورة مصدقة من غرفة التجارة المحلية وشهادة منشأ وبيان جمركي وتعهد مصرفي. يمكن تحويل عائدات التصدير لصالح مستوردين لتمويل وارداتهم. ونظراً لأهمية تبسيط القوانين المتعلقة بتعزيز قدرة سورية على المنافسة في الأسواق العالمية فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات خلال السنوات الماضية. تم إلغاء الطلب من المصدرين بالتخلي عن عائدات التصدير وسمح لهم الآن بإعادة العائدات بالقطع الأجنبي وبيعها للمصرف التجاري السوري بسعر الصرف الحر للعملة الأجنبية أو إيداعها كعملة أجنبية. كذلك تم الإعفاء من الحصول على مجموعة من الوثائق كما تم إلغاء عمولات المؤسسات العامة على تصدير بعض السلع. من الملاحظ أن الصادرات إلى الأسواق التي تدفع أسعاراً مرتفعة لا تزال تتعرض لمعوقات صغر حجم الشركات السورية وعدم إدراك أهمية متطلبات النوعية.

## السياسات التجارية الزراعية:

سياسات الاستيراد: تقوم سورية تدريجياً بإلغاء معوقات الاستيراد غير الجمركية على السلع الزراعية، حيث تم إلغاء تراخيص الاستيراد المطلوبة من وزارة التموين والتجارة الداخلية (سابقاً) لجميع السلع. تم في الربع الأخير من عام 2002 السماح للقطاع الخاص باستيراد الحبوب بشروط محددة بعد أن كانت محصورة بمؤسسات الدولة. وفي عام 2002 أصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية تشريعات بشأن استيراد القطاع الخاص للحبوب والعدس. وفي عام 2004 تم السماح للقطاع الصناعي الخاص باستيراد دقيق القمح في ظل ظروف معينة.

تم في بداية عام 2005 تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وتسهيل القيود التجارية من خلال إلغاء التعريفات الجمركية وإلغاء قائمة السلع الزراعية الخاضعة لحظر الاستيراد. ومن الأمثلة المؤخرة في هذا الاتجاه نذكر استيراد العسل (القرار رقم 353 لعام 2004) والأسمك (القرار رقم 1342 لعام 2003) والرخويات (القرار رقم 309 لعام 2004). أما المجالات الأخرى التي خضعت للتعديلات التجارية فهي استيراد السلع الزراعية المصنعة والمستلزمات الزراعية. ومع ذلك فبدلاً من التحرير التجاري العام لهذا القطاع تعمل الدولة على تسهيل الشروط على أساس حالات فردية واعتماداً على شروط السوق. ومن الأمثلة على هذا إمكانية استيراد بعض مراكز الفواكه المدارية التي كانت ممنوعة سابقاً (القرار رقم 7207 لعام 2003 الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة).

وفيما يختص بتطبيق إجراءات الصحة النباتية فقد سمحت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مؤخراً بدخول الحمضيات المصرية السوق السوري بعد إجراء بعض الفحوص الفنية<sup>4</sup>. كما طلبت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي من وزارة الاقتصاد والتجارة عدم منح إجازة استيراد لمادة ثمار المانجو والجوافة من جمهورية السودان ريثما يتم التحقق من وضع أفة ذبابة المانجو الخطيرة التي انتشرت في السودان على ثمار المانغو والجوافة الطازجة. من جهة أخرى ونظراً للحاجة الماسة لمادة الأعلاف المستوردة وطبيعتها التي تستدعي سرعة إنجاز معاملتها وسحبها من المرافئ، وتخفيف الأعباء عن المستوردين. وافقت وزارة الاقتصاد والتجارة على طلب الشركة العامة لمرافأ طرطوس المقدم لوزارة النقل على السماح بإنجاز المعاملة الجمركية لمستوردي مادة الأعلاف بناء على صور الوثائق والمستندات لقاء تعهد منهم بتقديم المستندات الأصلية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سحب البضاعة.

ومن الخطوات المهمة أيضاً تحرير تجارة الأسمدة التي كانت ولفترة طويلة محصورة بمؤسسات وزارة الاقتصاد والتجارة حيث كانت الدولة تستورد الكميات اللازمة للمصرف الزراعي التعاوني لتوزيعها على المزارعين. ومنذ آذار 2004 تم السماح للقطاع الخاص باستيراد الأسمدة (باستثناء السوبر فوسفات الذي تتمتع فيه سورية بالاكنتفاء الذاتي). أما بالنسبة للسلع الرأسمالية فقد تم بموجب القرار رقم 8 لعام 2004 السماح لمستوردي القطاع الخاص باستخدام الآليات الصناعية للشركات الصغيرة والمتوسطة بموجب شروط معينة<sup>5</sup>. بالإضافة لهذا وبعد صدور المرسوم رقم 61 في أيلول 2004

1,7 /15/

4

( ) و )

(

( 1999 28 323 ) 5  
( 4 )



تخضع العديد من السلع الزراعية لضريبة الإنفاق الاستهلاكي والتي كانت بين 2% لكل أنواع المتة والشاي و35% للمشروبات الكحولية.

**سياسات التصدير:** منذ بداية العقد بدأت الحكومة السورية بتنفيذ إصلاحات محددة بهدف تسهيل تصدير المنتجات الزراعية. لذا ففي عام 2001 تم إلغاء الرسوم المطبقة على بيع القطع الأجنبي الناجم عن تصدير الخضار والفواكه<sup>6</sup> (بموجب المرسوم التشريعي رقم 15 تاريخ 3 تموز 2001) والقاضي أيضاً بإعفاء جميع أنواع الصادرات (الزراعية) من ضريبة الإنتاج عند التصدير. وفي قطاع زيت الزيتون تم إلغاء ضريبة الدخل على معامل زيت الزيتون التي تقل إنتاجيتها عن 2 طن من زيت الزيتون يومياً. وفي بداية عام 2005 وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية إعفاء صادرات زيت الزيتون المنفذة من قبل شركات محددة ومسماة من شرط الرقابة على الصادرات في مركز التجارة الخارجية أن تلتزم الشركات المذكورة الاستمرار بتصدير زيت الزيتون وفق المواصفات العالمية تنفيذاً للتعهدات الخطية المقدمة من قبل هذه الشركات، ويمكن لمركز التجارة الخارجية القيام برقابة انتقائية على صادرات هذه الشركات بناء على توجيه من السيد وزير الاقتصاد والتجارة. والجدير ذكره أنه لا يزال هناك تدخل حكومي في سياسات التصدير الزراعي مثل بعض المعوقات على صادرات القطاع الحيواني. حيث يتم العمل سنوياً وفي فترات محددة بربط تصدير أغنام العواس باستيراد كمية مضاعفة من الأغنام لتغطية حاجة السوق المحلي<sup>7</sup>.

### الاستنتاجات:

إن التسهيلات والإصلاحات الجديدة بالإضافة إلى إجراءات الإصلاح الاقتصادي الكبيرة بما فيها التجارة والسياسات المالية وتحرير أسعار الصرف والسماح بعمل المصارف الخاصة بالإضافة لتلك التي ما تزال موجودة ستساهم بتدعيم التجارة. ويجب أن نؤكد على أهمية القرار الجديد الخاص بتمويل الواردات وأثاره على النظام التجاري. بالإضافة لذلك سوف تساعد التطورات الجديدة والإصلاحات في النظام المصرفي التجاري في الحصول على العملات الأجنبية وتسهيل تغطية الواردات. ومع كل هذا لا بد لنا من أن نؤكد على أن الأداء الاقتصادي ما يزال ضعيفاً في قسم كبير من النشاطات المقصورة على القطاع العام – دعم الإنتاج الزراعي – عدم الكفاءة في إدارة النظام المالي العائد للدولة والحاجة الماسة لتحديثه – وسيطرة المشاريع المملوكة للدولة.

### المراجع:

موقع أخبار سورية على شبكة الإنترنت <http://www.Syria-news.com>

6- / . 0.1

/ . 0.05

/ . 100

2004

14

18

( 2004/6/1 )

2004/20

المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، 2004، تقرير التجارة الزراعية السورية 2004، دمشق، سورية،  
<http://www.napcsyr.org>

المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، 2005، العديد من الدراسات وأوراق العمل، دمشق، سورية.